الأمم المتحدة

A/77/293

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 18 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 204/76 بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وهو يحتوي على لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث وغاياته العالمية وأولويات عمله للفترة 2015-2030. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الإطار، بما في ذلك النتائج الأولية، بغية إثراء المداولات خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة في أيار/مايو 2023. ويتضمن التقرير أيضاً لمحة عامة عن الإجراءات العالمية المتخذة لمواجهة آثار ظاهرة النينيو، عملاً بمقرر الجمعية 537/74 باء.

* A/77/150

090922 090922 22-12690 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - الحالة الراهنة لمخاطر الكوارث

1 - بعد مرور سبع سنوات على بدء تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، لا يزال التقدم مستمرًا صوب تحقيق هدفه وغاياته العالمية السبع. فالعمل جار على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث وفهم المخاطر، بدعم من التطورات التكنولوجية، والنمذجة، والأدوات اللازمة لتقييم المخاطر المتعدد الأشكال والإنذار المبكر. وتتزايد مشاركة الجهات صاحبة المصلحة من خلال مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والأوساط العلمية على جميع المستويات.

2 - بيد أن وتيرة العمل ليست سريعة بما فيه الكفاية. فعدد الكوارث آخذ في الارتفاع بالتزامن تمامًا مع تعرض النظم الإيكولوجية لخطر الانهيار[1] واتساع الحيز المالي إلى حدوده القصوى في العديد من البلدان. ولا تتماشى الخيارات المجتمعية والسياسية والاقتصادية الحالية مع الالتزامات بالحد من المخاطر على النحو الوارد في إطار سينداي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس. وقد باتت تكلفة التقاعس عن العمل ملموسة في جميع البلدان. ومن الأهمية بمكان وضع الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في صميم الأمم المتحدة ونظام متعدد الأطراف معزَّز، على النحو المبين في "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

3 - وتبين البيانات التي أبلغت بها البلدان مرصد إطار سينداي بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق أربعة من الأهداف العالمية التي تتعقب الحد من آثار الكوارث، أن البلدان ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق تخفيض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث بحلول عام 2030. فقد انخفض معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث وعدد الأشخاص المفقودين لكل 000 100 شخص (الغاية العالمية أَلِف) من 1,77 بين عامي 2005 و 2014 إلى 0,84 بين عامي 2012 و 2021. بيد أنه بالرغم من قيام 37 بلدا بالإبلاغ عن الوفيات المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال المرصد، فإن تلك الأرقام أقل بكثير مما هي عليه في الواقع. فخلال الفترات نفسها، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 000 100 شخص (الغاية العالمية باء) من 147 1 شخصًا إلى 066 2 شخصًا. وبقيت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث (الغاية العالمية جيم) مرتفعة، وبلغ متوسط عدد وحدات البنية التحتية الحيوية ومرافقها التي تعرضت للدمار أو الضرر بسبب الكوارث (الغاية العالمية دال) 582 142 سنويًا بين عامي 2015 و 2021.

4 - وتُظهر حالة الطوارئ المناخية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إمكانية حدوث عواقب عالمية كارثية عندما لا تكون المخاطر مفهومة جيدا ومدارة بفعالية. فسوء التكيف مع تغير المناخ ينطوي على الهشاشة تجاه ذلك التغير والتعرض له والمخاطر الناجمة عنه في الأمد الطويل والتي سيكون من الصعب تغييرها[2]. وينبغي تطبيق الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وغيرها من الكوارث قبل أن تُغلَق الفرصة السانحة لتحويل النظم والحد من المخاطر. وقد يؤدي الفشل في ذلك إلى

(1) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Global Assessment Report 2022: Our World at Risk" (Geneva, 2022).

(2) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Technical summary, Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability* , Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, (Geneva, 2022).

ضـياع عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. وكما هو منصـوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة السـابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، المعروف باسـم جدول أعمال بالي لتحقيق القدرة على الصمود، فإن تنفيذ إطار سينداي تنفيذًا كاملًا يمكن أن يساعد البلدان على تحقيق خطة عام 2030.

5 - وأما التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المقطوعة في عام 2015 فسـوف يخضـع للتقييم خلال الاجتماع الرفيع المسـتوى الذي سـتعقده الجمعية العامة بشـأن اسـتعراض منتصـف المدة لإطار سـينداي، ومؤتمر القمة العالمي المعني بأهداف التنمية المسـتدامة، والتقييم العالمي لاتفاق باريس. وتمثل نقاط الانعطاف تلك فرصـا للتفكير في نشوء مخاطر الكوارث أو الحد منها من خلال القرارات المتخذة على جميع المسـتويات والدعوة إلى العمل الجماعي على إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السـياسـات والبرامج والاسـتثمارات في جميع القطاعات. ويمكن لمؤتمر القمة المعني بالمسـتقبل المقترح أن يشـكل أيضـا فرصـة هامة للاسـتمرار والتعجيل بالالتزام بتحسـين الوقاية من المخاطر العالمية والتأهب لها وإدارتها، بسـبل منها تعزيز القدرة على استشراف المستقبل وقراءته.

ثانيا - استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث

6 - يتيح اسـتعراض منتصـف المدة لتنفيذ إطار سـينداي فرصـة لتقييم مدى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في جملة أمور منها التنمية المسـتدامة، والعمل المناخي، وحماية البيئة، والنظم المالية، والشـؤون الإنسـانية، والحفاظ على السـلام. ويشـكل الفرصـة الأخيرة قبل حلول عام 2030 لتحديد والبدء في تنفيذ ما ابتُكر من الحلول والسياسات وعمليات تصحيح للمسار اللازمة للوقاية من المخاطر الجديدة والناشئة التي تهدد الأجيال الحالية واللاحقة، والتأهب لمواجهتها.

7 - وتشـارك الحكومات الوطنية والمحلية والجهات صـاحبة المصـلحة من غير الدول ومنظومة الأمم المتحدة مشـاركة فعالة في عملية اسـتعراض منتصـف المدة. فقد أعدّ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وثائق توجيهية للبلدان والجهات صاحبة المصلحة تتعلق بإجراء مشاورات شاملة واستعراض يشمل جميع المؤسسـات الحكومية والمجتمع بأسره. ويقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكاتب المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة المساعدة التقنية للبلدان في إجراء اسـتعراضـات منتصـف المدة وإعداد التقارير الوطنية الطوعية. وحتى حزيران/يونيه 2022، أعلن 84 بلدا عن التزامها بإجراء مشاورات واستعراضات وطنية طوعية تتعلق بمنتصف المدة.

8 - وقد أسـفرت مشـاورة أجراها 24 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، لتكون مُدخلًا في اسـتعراض منتصـف المدة، عن توصـيات يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تمضـي بها قدما. وتشـمل هذه التوصـيات ضـرورة زيادة القدرات على البرمجة القائمة على الوعي بالمخاطر وتوفير الدعم في مجال السـياسـات داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ والتحول من التركيز على التأهب والاسـتجابة إلى اتباع نهج موجه نحو الوقاية؛ وتعزيز الاتسـاق على نطاق المنظومة بشـأن الحد من مخاطر الكوارث. ويجري مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصـاد الجوية، تحت رعاية مركز التميز للقدرة على الصـمود في وجه تغير المناخ والكوارث، تقييما عالميا للغاية العالمية زاي من إطار سـينداي من أجل تحقيق زيادة كبيرة في توافر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والمعلومات والتقييمات المتعلقة بمخاطر الكوارث وإفسـاح المجال أمام الناس للوصـول إليها بحلول عام 2030. وسـيوفر التقييم مدخلات في اسـتعراض منتصـف المدة لإطار سـينداي وخطة عمل الأمم المتحدة بهدف كفالة تغطية كل شـخص على وجه الأرض

بنظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات. وقد أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فريقا استشاريا عالميا من الخبراء في الشؤون الجنسانية، وأعدت وثيقة توجيهية لدعم إجراء استعراض لمنتصف المدة لإطار سينداي يراعي المنظور الجنساني[3].

9 - وقدم جدول أعمال بالي لتحقيق القدرة على الصمود وغيرها من النتائج المنبثقة عن المنابر الإقليمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، التي استضافتها حكومات جامايكا وكينيا والمغرب والبرتغال في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مدخلات قيّمة لاستعراض منتصف المدة. وثمة مسائل مشتركة بين جميع الوثائق الختامية تتمثل في الترويج لنهج يشمل الحكومة بأكملها ويدمج الحد من مخاطر الكوارث في صميم السياسات والتشريعات والخطط على نطاق القطاعات كافة، وضرورة تعزيز التمويل العام والخاص بغية الحد من المخاطر والوقاية منها. وثمة أيضا دعوات إلى تعزيز التعاون الإقليمي والعابر للحدود على الحد من مخاطر الكوارث؛ وزيادة توافر البيانات المتعلقة بالخسائر والمخاطر الناجمة عن الكوارث وتوافر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة التي تفيد في اتخاذ إجراءات استباقية ومبكرة؛ وتكثيف جهود الحد من مخاطر الكوارث لمواجهة حالة الطوارئ المناخية؛ وتطبيق نهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان للحد من مخاطر الكوارث؛ وكفالة تطبيق الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 في سياسات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث. كما ستوفر النتائج المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في بريسبان، أستراليا، في الفترة من 19 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2022، مدخلات في استعراض منتصف المدة.

10 - وتشكل مشاورات الجهات صاحبة المصلحة عنصرا بالغ الأهمية في استعراض منتصف المدة للإطار. فهذه المشاورات التي عقدها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث[4] والمناقشات التي دارت بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث،[5]،[6] أسفرت عن تقييم جيدٍ إلى حد ما لتطبيق النهج الشامل للمجتمع بأسره المنبثق عن إطار سينداي، مع وجود مجال لتحسين مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في رصد ومتابعة إدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما إشراك المجتمعات المحلية. وسلطت المشاورات والمناقشات الضوء على عدة مسائل يتعين تناولها من خلال تنفيذ الإطار، بما في ذلك الثغرات القائمة في تغطية النطاق الكامل للمخاطر في إطار سينداي؛ والبدء في البناء من جديد بشكل أفضل؛ ووضع معايير للكشف عن المخاطر المتعددة الأشكال؛ والتمويل لأغراض الوقاية، وتحديدا على الصعيد المحلي؛ وتحفيز الاستثمارات المتوقعة في الحد من المخاطر والقدرة على الصمود في وجه المخاطر في الأمد الطويل؛ وإلغاء الصكوك القانونية والناظمة التي تسمح باستثمارات مجهولة

(3) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), United Nations Office for Disaster Risk Reduction and United Nations Population Fund, "Midterm review of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030: gender guidance" (2022).

(4) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Report for consultations: Stakeholder perspectives - Midterm Review of the Sendai Framework," (Geneva, 2022).

(5) Sendai Stakeholder Engagement Mechanism, "Whole of Society; Whole of Government. A Statement of the Stakeholder Engagement Mechanism for the Global Platform for Risk Reduction 2022," (Bali, 2022).

(6) Private Sector Alliance for Disaster Resilient Societies, "Statement to the 2022 Global Platform for Disaster Risk Reduction," (Bali, 2022).

المخاطر؛ والترويج لقيمة القدرة على الصمود والحد من المخاطر لدى الجمهور، وخاصة عند وقوفهم على خيارات باعتبارهم مستهلكين.

ثالثا - تطبيق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في سياق جهود الاستجابة لمرض فيروس كورونا والتعافي منه

11 - عَجّلت جائحة كوفيد-19 في نشوء مخاطر جديدة، بسبل منها تفاقم الهشاشة، وتقوّض القدرة على تحمل الدين، والحد من قدرة العديد من البلدان على الاستثمار في التنمية المستدامة[7]، بما يشمل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وقد أبرزت الجائحة الأثر المفرط الذي تخلفه الكوارث على الفئات الأكثر تهميشا وضرورة اتخاذ إجراءات تفضي إلى التحول بانتهاج سياسة اقتصادية وإنمائية تقوم على الوعي بالمخاطر تكون شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني وتعزز حقوق الإنسان (E/HLS/2021/1).

12 - وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تيسير تبادل المعارف وتزويد البلدان بالدعم التقني والأدوات اللازمة لتطبيق إطار سينداي عبر التعافي من جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، تقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الدعم للبلدان في الحد من مخاطر انتشار الأمراض الحيوانية المصدر مستقبلًا من خلال توفير معدات التشخيص والتدريب للمختبرات ودعم المزارعين والعاملين في مجال الصحة الحيوانية بشأن مخاطر تعرض الحيوانات لها. وساهم معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة في النهوض بالمعارف المتعلقة بإدارة المخاطر مستقبلًا من خلال وضع إطار مخاطر لتحليل الآثار المتعاقبة للمخاطر، واستخلاص الدروس المستفادة من كوفيد-19. وأكدت دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن آثار جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها في أوروبا ووسط آسيا ضرورة القيام بتصميم نماذج جديدة متعددة القطاعات للتأهب والاستجابة للكوارث المضاعَفة والأحداث الشديدة العواقب التي تقل احتمالات وقوعها، والتعافي منها، وتعزيز التمارين المشتركة المتعلقة بالتخطيط لسيناريوهات الكوارث والتدريب عليها في المؤسسات الوطنية[8].

13 - وفي عام 2021، طلب فريق القيادة العليا المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود من فريق الأمم المتحدة لجهات التنسيق المعنية بالحد من المخاطر إجراء استعراض يتناول إدماج الحد من مخاطر الكوارث في آليات منظومة الأمم المتحدة للتنسيق في التصدي لكوفيد-19. وحدد الاستعراض ضرورة تعزيز الدعم المقدم من المنظومة لأغراض التأهب للجوائح والتعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو أكثر اتساقًا مع الخطط والمؤسسات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان بهدف وضع وتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية تكون شاملة وقائمة على الوعي بالمخاطر. وخلص إلى ضرورة الأخذ بنهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لوضع استراتيجيات

(7) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Technical summary, Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, (Geneva, 2022).

(8) United Nations Development Programme and United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Assessment Study of the Role of National Disaster Management Agencies in COVID-19 Crisis Response and Impact of COVID-19 on National Disaster Management Agencies' Operations," (Istanbul, 2021).

متآزرة للحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود على نطاق القطاعات والكيانات، بسبل منها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية.

رابعا- التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث

الأولوية 1: فهم مخاطر الكوارث

14 - يتزايد اعتراف واضعي السياسات بضرورة تعزيز فهم الآثار المترتبة على المخاطر المضاعَفة والمترابطة في عملية صنع القرار. وهذا ما يجد سنده في زيادة توافر البيانات المتعلقة بالخسائر والمخاطر الناجمة عن الكوارث.

15 - ففي آذار/مارس 2022، كان لدى 110 بلدان قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث، على نظام DesInventar؛ ويستخدم 155 بلدا مرصد إطار سينداي للإبلاغ عن الغايات العالمية السبع للإطار، مقابل 88 بلدا في عام 2015، وحدثت زيادة في عدد البلدان التي أبلغت عن بيانات تتصل بجميع الغايات العالمية السبع. واقترنت هذه الزيادة بجهود لتوفير الدعم التقني وتنمية القدرات بذلتها منظومة الأمم المتحدة، من قبيل المنتدى التقني السنوي المعني بمرصد إطار سينداي، و "أيام الدعم" لجهات التنسيق الوطنية لمرصد إطار سينداي، والتدريب على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتدريب المدربين، والوحدات التدريبية عبر الإنترنت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في هذه المناسبات ما يقرب من 000 22 ممثل من الحكومات والجهات الحكومية صاحبة المصلحة. وعلاوة على ذلك، أجرى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في عام 2021 استعراضا متعمقا لحالة جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث والبيانات المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث البيئية والكوارث المتصلة بالنظم الإيكولوجية، وللتقدم المحرز في جمع تلك البيانات، فضلا عن المحاسبة الفرعية للنفقات المتكبدة في سياق الحد من مخاطر الكوارث، من أجل وضع إطار مشترك للإحصاءات المتعلقة بالكوارث.

16 - ويؤدي استخدام بيانات المرصد لتتبع التقدم المحرز نحو تنفيذ الإطار، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 1 و 11 و 13، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، إلى التخفيف من عبء الإبلاغ الواقع على كاهل البلدان. ويجري العمل حاليًا على كفالة الاتساق بين الغايات العالمية لإطار سنداي وإطار لرصد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، واستخدام بيانات المرصد في المؤشرات لتحديد الأهلية للرفع من فئة أقل البلدان نموا. وإن إشراك مكاتب الإحصاء الوطنية في التحقق من البيانات المستقاة من مرصد إطار سينداي وإدماجها في الإحصاءات الوطنية الرسمية يعزز استخدام البيانات المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث من جانب صانعي القرارات في جميع القطاعات.

17 - ولا يزال الافتقار إلى البيانات المصنفة يشكل عائقا كبيرا أمام فهم الآثار المتمايزة للكوارث على الفئات السكانية ووضع حلول للحد من المخاطر تعالج مواطن الضعف الأساسية. ولمواجهة هذا التحدي، وُضع دليل للحكومات لاستخدامه في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالكوارث المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، والإبلاغ عنها من خلال مرصد إطار سينداي[9].

(9) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Sendai Framework Monitor Sex, Age and Disability Disaggregated Data" (Bangkok, 2021).

18 - ولا يزال التقدم مستمرًا في تحسين توافر تقييمات المخاطر المتعددة الأشكال الناجمة عن الكوارث، التي تتناول المخاطر عبر جميع النظم والجداول الزمنية، وفي تطوير القدرة على تحليل المخاطر. ويجمع الإطار العالمي لتقييم المخاطر الخبراء الوطنيين والعالميين من كافة القطاعات لتعزيز فهم المخاطر والتشجيع على اتخاذ قرارات تقوم على الوعي بالمخاطر. ويجري حاليا تجريب الإطار في سبعة بلدان[10]، مع نية نشره في 54 بلدا آخر. ويجري العمل حاليا على وضع أداة تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر لتكون إحدى الأدوات الرئيسية للإطار العالمي لتقييم المخاطر من أجل تعزيز العملية الوطنية لاتخاذ القرارات القائمة على الوعي بالمخاطر. وستكون هذه الأداة بمثابة مركز وطني لتبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر يجمع ما يتعلق بالمخاطر من مجموعات البيانات والمعلومات المفتوحة المصدر من أجل تحليل الآثار المترابطة والمتعاقبة للمخاطر المتعددة في القطاعات الرئيسية.

19 - و*تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث* هو المنشور الرئيسي للأمم المتحدة بشأن مخاطر الكوارث، ويقدم لمحة عامة عن أحدث الاتجاهات والأفكار المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ففي نيسان/أبريل 2022، طُرحت الطبعة السادسة منه بعنوان *Our World at Risk: Transforming Governance for a Resilient Future*، (عالمنا معرّض للخطر: تحويل الحوكمة من أجل مستقبل قادر على الصمود). ويقدم هذا التقرير توصيات تتعلق بإدارة تحديات المستقبل وحماية التنمية من خلال التركيز على طريقة تطور نظم الحوكمة لتعكس الطابع المترابط للناس والكوكب والازدهار. كما يقدم توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها تعديل وتعزيز وزيادة الأدوات والنهج القائمة للحد من مخاطر الكوارث، وبشأن إعادة تشكيل نظم الحوكمة والنظم المالية لتكون قوة دافعة للحد من المخاطر في كافة القطاعات. ويمثل التقرير أحد المدخلات الرئيسية في أول تقرير عن الرؤية الاستراتيجية والمخاطر العالمية، من المقرر أن تصدره الأمم المتحدة في عام 2023. والإبلاغ المنتظم عن الاتجاهات الكاسحة والمخاطر الكارثية، بسبل منها تقرير التقييم العالمي، والتقرير عن الرؤية الاستراتيجية والمخاطر العالمية، ومختبر سيناريوهات المستقبل، على النحو المبين في تقرير "خطتنا المشتركة"، كلها تعزز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات القائمة على الوعي بالمخاطر.

20 - وسيسهم مركز التميز للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث، الذي أسسه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تشرين الأول/أكتوبر 2021، إسهاما كبيرا في تعزيز فهم مخاطر الكوارث. وسيدعو المركز قادة الفكر والممارسين في مجال المخاطر المتصلة بالمناخ والكوارث إلى النهوض بالبحوث والتوجيه السياساتي وبناء القدرات بصورة مشتركة، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

21 - وتوفر منظومة الأمم المتحدة الدعم للبلدان في تطبيق التكنولوجيات الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية للاسترشاد بها في عمليات تقييم مخاطر الكوارث. فقد أصدر برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (UN-SPIDER) ممارسة موصى بها بشأن استخدام نماذج الارتفاع الرقمية المستمدة من الفضاء والصور الساتلية البصرية في رسم الخرائط لمصادر الخطر الناجم عن الفيضانات. ودخل مركز السواتل التابع للأمم المتحدة في شراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وهيئة حوض نهر الفولتا، والشراكة العالمية للمياه - غرب أفريقيا، لتعزيز قدرات

(10) إسواتيني، وبنغلاديش، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وفيجي، وكوستاريكا.

السلطات الوطنية والإقليمية التابعة لهيئة حوض نهر فولتا على تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية لإدارة مخاطر الجفاف والفيضانات. ويمكن للبلدان أن تفعل المزيد للاستفادة من التكنولوجيات الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية المكانية باعتبارها مدخلًا فعالًا من حيث التكلفة في عمليات تقييم مخاطر الكوارث، بسبل منها التعجيل بتنفيذ الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث.

22 - وينبغي أن تشمل نهج تقييم المخاطر ونمذجتها النطاق الكامل للأخطار بكافة أشكالها المبينة في إطار سينداي، من قبيل الأخطار الناشئة واللاحقة المتصلة بالتطورات العلمية والتكنولوجية، والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، فضلا عن الآثار المحتملة للكوارث المضاعَفة والمتزامنة والمخاطر العابرة للحدود. وتوفر مجموعات البيانات القابلة للتشغيل البيني والمفتوحة المصدر، والمنصات المشتركة الخاصة بالمعلومات، والتطورات في التكنولوجيا الرقمية فرصا لنمذجة المخاطر بشكل أفضل على نطاق الأخطار والمواقع والقطاعات. ويضطلع القطاع الخاص بدور بالغ الأهمية بوصفه الجهة المؤتمنة على كمية كبيرة من بيانات المخاطر والقدرة على نمذجة المخاطر. وتقيم منظومة الأمم المتحدة شراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك الائتلاف العالمي لنمذجة المخاطر ومنتدى تطوير التأمين، ومن خلال رؤية 2025 التي صاغتها شراكة InsuResilience العالمية، بهدف تحسين أدوات وأساليب نمذجة المخاطر المتعددة الأشكال وتعزيز قابلية التشغيل البيني في ما بين مجموعات البيانات.

23 - ولن ينجح تنفيذ إطار سينداي إلا عندما يفهم الجميع دورهم ومسؤوليتهم في سياق الحد من مخاطر الكوارث. ولا يزال الاحتفال السنوي باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث واليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي يحظى بمزيد من الاهتمام مع وصول عدد المرات التي ظهرت فيها حملة تويتر لعام 2021 التي تحمل وسم #OnlyTogether على وسائل التواصل الاجتماعي إلى 500 مليون مرة[11]. وظهر المنتدى العالمي أكثر من 500 مليون مرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وجرت الإشارة إليه في 2,670 مقالة إعلامية. ومن الأهمية بمكان إشراك وسائط الإعلام في إذكاء وعي الجمهور بالحد من مخاطر الكوارث وفهمه له. ويوفر المركز الإعلامي المعني بالحد من مخاطر الكوارث التدريب والأدوات عبر الإنترنت للصحفيين للإبلاغ عن الحد من مخاطر الكوارث. وقدّم مشروع "وسائل الإعلام تنقذ الأرواح"، في شراكة مع اتحاد الإذاعات العالمية واتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ، التدريب لما عدده 400 صحفي من 60 بلدا. وتستدعي الضرورة بذل مزيد من الاهتمام بزيادة الوعي العام وتهيئة ثقافة للحد من مخاطر الكوارث تتلاءم مع حجم التغيير الاجتماعي اللازم لتحقيق هدف إطار سينداي وغاياته العالمية.

24 - وقد أبرز علماء الإدراك وعلماء النفس أن عمليات الاستدلال (أي الاستراتيجيات الشخصية المستمدة من تجارب سابقة مع مشاكل مماثلة) التي تعزز الدوافع والتوقعات النفسية قد تعيق قدرة الناس على اتخاذ قرارات سليمة عندما يتعلق الأمر بإدارة المخاطر. وإن فهم الطريقة التي تؤثر بها التحيزات الإدراكية (أي تبسيط معالجة المعلومات بناء على تجارب شخصية سابقة) على فهم المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتصرف حيالها يمكن أن يساعد في إلقاء الضوء على الفجوة القائمة بين النوايا والعمل في الحد من المخاطر وتجنب الكوارث. وهذا الفهم لعملية اتخاذ القرار البشري يمكن أن يوجه الجهود نحو تعزيز

(11) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Annual report 2021," (Geneva, 2021).

السياسات والنهج الرامية إلى الحد من المخاطر من خلال تحفيز القرارات الجيدة وإبراز التحيزات الإدراكية المحفوفة بالمخاطر داخل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية[12].

الأولوية 2: تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لهذه المخاطر

25 - شهد تعزيز إدارة مخاطر الكوارث بعض التطورات منذ اعتماد إطار سينداي في عام 2015. فقد ارتفع عدد البلدان التي أصبح لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث (الغاية العالمية هاء) من 55 بلدا في عام 2015 إلى 125 بلدا في عام 2022. وتواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني وتنمية القدرات من أجل تعزيزها وتنفيذها.

26 - والتآزر بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطط التكيف مع تغير المناخ أمر أساسي للتصدي للمخاطر المتزايدة الناشئة عن حالة الطوارئ المناخية وتجنب سوء التكيف[13]. ويقدم البرنامج الشامل المتعلق بإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث والمناخ الدعم التقني وتنمية القدرات بغية إدماج الحد من المخاطر في الخطط الوطنية المعنية بالتكيف مع تغير المناخ وإدماج المعلومات المناخية في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في 15 بلدا من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الصعيد العالمي، أُعدت توجيهات فنية بشأن إجراء عملية شاملة لتقييم المخاطر والتخطيط لمواجهتها في سياق تغير المناخ[14] لتكون مساهمة في فريق الخبراء التقني المعني بالإدارة الشاملة للمخاطر والنهج التحولية في إطار اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.

27 - وقد أُحرز تقدم في إنشاء وتعزيز منظومات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، أو ما يماثلها من آليات التنسيق. فالإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب إنشاء منظومات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تُشرك طائفة واسعة من المؤسسات من الحكومات والجهات صاحبة المصلحة وتوسيع نطاق المسؤولية عن الحد من مخاطر الكوارث بما يتجاوز السلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث، أو ما يوازيها من منظمات. وأثبت إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط الإنمائية الوطنية، وصياغة مبادئ توجيهية تنطبق على جميع الوزارات والوكالات، وإدراج المسؤولية عن الحد من مخاطر الكوارث في توصيف الوظائف في كافة الوزارات والقطاعات، فعاليته في تعميم الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز إدارة المخاطر الشاملة لعدة قطاعات.

28 - ويشكل عدم اتخاذ إجراءات لسن تشريعات تتناول الحد من مخاطر الكوارث عقبة كبيرة تحول دون إدارة مخاطر الكوارث على نحو فعال. فتكريس الحد من مخاطر الكوارث باعتباره التزامًا قانونيًا في الأطر التشريعية المحلية، مع تحديد واجبات الكيانات الحكومية ومسؤولياتها بوضوح والإشارة بشكل صريح إلى

(12) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2022: Our World at Risk: Transforming Governance for a Resilient Future* (Geneva, 2022).

(13) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Technical summary, Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, (Geneva, 2022).

(14) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit and Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, *Technical Guidance on Comprehensive Risk Assessment and Planning in the Context of Climate Change*, (Geneva, 2022).

الحد من مخاطر الكوارث في التشـريعات القطاعية والقوانين المتعلقة بالتخطيط المكاني، سـيخلف أثرًا بالغًا على إدارة مخاطر الكوارث على الصـعيدين الوطني والمحلي. وقد وضـع الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالحد من الكوارث، مجموعة أدوات لتعزيز قدرة البرلمانيين على التداول وسن التشريعات وزيادة تنفيذ سياسة الحد من مخاطر الكوارث من خلال الأطر القانونية والمالية والرقابية[15]. ويمكن لشـبكات البرلمانيين أن تعزز بناء القدرات على اتخاذ إجراءات تشـريعية بشـأن الحد من مخاطر الكوارث، من قبيل المجموعة البرلمانية المنبثقة عن المنتدى العالمي للبلدان المعرضـة لخطر تغير المناخ، وشبكة أصدقاء الحد من مخاطر الكوارث التابعة للأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي توفر ممارسات جيدة يمكن تكرارها على الصعيدين الإقليمي والوطني.

29 - ولا تزال الإدارة المحلية لمخاطر الكوارث من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدعم. وهذا ما سـلّم به الاجتماع الرفيع المسـتوى الذي عقدته الجمعية العامة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة، حيث جددت الدول الأعضـاء التزاماتها بتنفيذ البرامج المحلية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث. وتدعم مبادرة "جعل المدن قادرة على الصـمود بحلول عام 2030" السـلطات المحلية في وضـع وتنفيذ اسـتراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث من خلال خريطة طريق ثلاثية المراحل لتحقيق القدرة على الصـمود وتطبيق أداة نظام إدارة الأصـول الحيوية. ومنذ إطلاق المبادرة في عام 2020، انضـمت إليها 145 1 حكومة محلية، فأصـبحت بذلك تغطي 366 مليون شـخص. كما أصـبحت ثلاث عشـرة مدينة في عداد "مراكز بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية"، التي تقدم الممارسات الجيدة، والمساعدة التقنية والتمويل الأولي للسلطات المحلية الأخرى.

30 - وتكون إدارة مخاطر الكوارث أكثر فعالية عندما تكون شاملة وتعكس مساهمات الجهات صاحبة المصـلحة من غير الدول في وضـع وتنفيذ أولويات الحد من مخاطر الكوارث. وتتيح المنصـة الإلكترونية للالتزامات الطوعية بموجب إطار سِنداي للجهات صاحبة المصلحة الإبلاغ عما حققته مساهمتها في تنفيذ الإطار. ففي عام 2021، نشـرت 642 منظمة 100 التزام تتضـمن 509 منجزات مسـتهدفة بالمقارنة مع 105 منظمات، و 34 التزاما، و 113 من المنجزات المسـتهدفة في عام 2019[16]. ولكفالة أن تكون إدارة مخاطر الكوارث مراعية للمنظور الجنساني، دعت الدول الأعضاء، في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها الصادرة عن الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة، إلى وضع خطة عمل للمسائل الجنسانية لدعم تنفيذ الإطار (E/CN.6/2022/L.7) والتي يمكن أيضا تحويلها إلى خطط عمل وطنية.

الأولوية 3: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على مواجهتها

31 - عانت جميع البلدان على مدى عدة عقود من نقص مزمن في الاسـتثمار في الحد من مخاطر الكوارث. وبالنتيجة، أصـبحت آثار الكوارث تشـكل مخاطرة مالية منهجية. فهي تتعاقب عبر النظم المالية، الأمر الذي يتسبب في هروب رؤوس الأموال من البلدان وقطاعات الاقتصـاد الضـعيفة والمعرضـة للخطر ويؤدي إلى حالة مديونية حرجة، من بين آثار أخرى. وتحد الآثار المالية للكوارث بشـدة من قدرة العديد

(15) Inter-Parliamentary Union and the United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Disaster Risk Reduction to achieve the Sustainable Development Goals: A toolkit for parliamentarians", (Geneva, 2021).

(16) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Sendai Framework Voluntary Commitments Synthesis and Analysis Report", (Geneva, 2022).

من البلدان النامية على الاستثمار في التنمية المستدامة. وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن منتدى تمويل التنمية لعام 2022، دعت الدول الأعضاء إلى القيام بعمل أكبر للوفاء بالالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا وإطار سنداي من أجل تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة وتمويل جهود الحد من مخاطر الكوارث في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة (E/FFDF/2022/3).

32 - وبالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية أحد أهم مصادر تمويل الحد من مخاطر الكوارث. غير أنه لم يخصَّص، بين عامي 2010 و 2019، سوى 4,1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالكوارث للوقاية والتأهب استباقيًا، مع تخصيص معظمها للاستجابة والإغاثة في حالات الطوارئ[17]. ومنذ اعتماد إطار سينداي، اتخذت المؤسسات المالية والمصارف الإنمائية والجهات المانحة الثنائية الدولية خطوات لإدماج الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها في ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية وتمويل يتعلق بالمناخ. وما يمكن أيضا أن يحسن من كفاءة الدعم وفعاليته اتباعُ نهج أكثر تنسيقا لتمويل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، في ما بين المؤسسات والمصارف الإنمائية والجهات المانحة الثنائية وداخلها. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على إعداد تصنيف عالمي لوسم الميزنة والتمويل المتعلقين بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لتطبيقه من خلال مرصد عالمي لتتبع التمويل لأغراض الوقاية.

33 - ويؤدي القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في مجال الاستثمار في الحد من المخاطر والوقاية منها. فمن خلال الكشف الكامل عن مخاطر الكوارث، بخلاف المتعلقة منها بالمناخ، في العمليات المؤسسية، والجدارة الائتمانية، وقيم الأصول، من بين أمور أخرى، يمكن للقطاع الخاص أن يتجنب مخاطر الاستثمارات من منظور مراع لمخاطر عديدة من أجل كفالة أن تحد استثماراته ونماذج أعماله التجارية من مخاطر الكوارث لا أن تزيد منها. ويمكن للاتساق والتكامل في ما بين مختلف المبادرات المستخدمة حاليا، أو قيد الإعداد، المتعلقة بالكشف عن مخاطر المناخ، أن يكفلا اتباع نهج أكثر اتساقا وتأثيرا وتعزيز رصد الامتثال. ويمكن أيضا أن يكون تطوير سندات القدرة على الصمود وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في سوق السندات المستدامة والخضراء والمتعلقة بالكوارث، وسيلة فعالة لزيادة التمويل.

34 - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز الشراكات القائمة وتقيم شراكات جديدة مع القطاع الخاص لزيادة وعيها وتطوير قدرتها على تناول المخاطر المتعددة الأشكال في جميع العمليات المؤسسية واعتماد سلوك مؤسسي يقوم على الوعي بالمخاطر. وتدعم الشبكات الوطنية والإقليمية التابعة لتحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث هذا النهج، بسبل منها زيادة إدماج الحد من مخاطر الكوارث في قطاع التأمين، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء قدرتها على الصمود، وتشجيع الاستثمارات في البنى التحتية القادرة على الصمود.

(17) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, “International Cooperation in Disaster Risk Reduction”, (Geneva, 2021).

35 - ويشكل إدماج الحد من المخاطر في جميع البنى التحتية الجديدة وتحديث القائم منها عنصرا أساسيا من عناصر الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث. وتوفر مبادئ البنية التحتية المرنة[18]، التي وُضعت في عام 2022 من خلال التشاور مع أكثر من 100 ممثل من الحكومات والقطاع الخاص، إرشادات للاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود أمام المخاطر الحالية واللاحقة. وعلاوة على ذلك، يمكن لاختبار جهد يطبَّق على واحدة من البنى التحتية القادرة على الصمود أن يساعد الحكومات في تحديد مواطن الضعف في نظم وخدمات البنى التحتية الحيوية، وأوجه الترابط بين القطاعات والخدمات، وتحديد أولويات القطاعات والأصول لأغراض الاستثمار. ويمكن للحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود عبر جميع النظم وسلاسل الإمداد أن يكفل استمرار العمليات في حالة وقوع كارثة. وتحقيقا لهذه الغاية، أدمج الاتحاد البريدي العالمي الحد من مخاطر الكوارث في خطة عمله للفترة من عام 2021 إلى عام 2025. وينبغي أن تكون تقييمات مخاطر الكوارث ضرورية لجميع الاستثمارات في البنى التحتية وينبغي أخذها في الاعتبار خلال مرحلة وضع المشاريع الجاهزة للاستثمار. ويتلقى هذا النهج الدعم من البرنامج الوطني للقدرة على الصمود الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش. ولا يزال عدد البلدان المشاركة في الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث آخذ في الازدياد. ويقدم الائتلاف الدعم التقني وتنمية القدرات وييسّر التعلم من الأقران من أجل المساعدة في بناء بنية تحتية قادرة على الصمود في قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والصحة. ويقدم الائتلاف أيضا الدعم التقني للبلدان الأعضاء لتحديد مصادر التمويل الموجودة وإتاحة إمكانية الوصول إليها ووضع حلول مبتكرة لتمويل البنية التحتية القادرة على الصمود، بسبل منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

36 - وتعكف منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والمصارف الإنمائية الدولية، على استحداث أدوات ووسائل ومبادئ توجيهية للاستثمار والتمويل القائمين على الوعي المخاطر من أجل الحد من مخاطر الكوارث. بيد أن وتيرة العمل الرامي إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والإنفاق في جميع القطاعات وعبر القطاع المالي تحتاج إلى التسريع بدرجة كبيرة من أجل مجاراة حجم التمويل اللازم لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والمخاطر الحالية واللاحقة. ويمكن لمؤسسات الإقراض الدولية، العامة والخاصة على السواء، أن تؤدي دورا أكثر فعالية في تحويل تركيز الاستثمارات من النهج ذي الأثر الرجعي إلى النهج ذي الأثر اللاحق من خلال كفالة استحداث أدوات للتمويل والإقراض دعمًا لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. ويجب على خطط الاستثمار، العامة والخاصة على السواء، أن تدمج الوقاية والحد من المخاطر في عملية اتخاذ القرارات.

الأولوية 4: تحسين مستوى التأهب للكوارث من أجل التصدي لها بفعالية وإعادة البناء على نحو أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

37 - أدرجت البلدان على نحو متزايد أحكاما لإعادة البناء على نحو أفضل في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. غير أن جائحة كوفيد-19 كانت بمثابة تذكير صارخ بأن معظم البلدان ليس مستعدا بما فيه الكفاية لإعادة البناء بشكل أفضل من الكوارث. ويتضمن جدول أعمال بالي لتحقيق القدرة على الصمود دعوات إلى تعزيز التخطيط لمواجهة الكوارث قبل وقوعها من أجل تحقيق التعافي وإعادة التأهيل

(18) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Principles for resilient infrastructure" (Geneva, 2022).

بهدف حماية المكاسب الإنمائية ومعالجة الفقر وعدم المساواة اللذين يحددان قابلية التضرر من الكوارث والتعرض للأخطار من خلال نهج مراع للمنظور الجنساني وقائم على حقوق الإنسان. ووجه المشاركون في المنتدى الدولي للتعافي من آثار الكوارث، الذي عقد في عام 2022 في كوبي، باليابان، دعوة قوية إلى وضع ترتيبات تمويل متفق عليها مسبقا لكفالة توافر الموارد في الوقت المناسب وبالقدر الكافي، دعمًا للتعافي من الكوارث في الأمد الطويل وتغطية النقص في التمويل المخصص التعافي.

38 - ويؤدي التأخر في التعافي إلى تفاقم الخسائر الناجمة عن الكوارث وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ونسف النتائج التي تحققت خلال التعافي، وتحديدًا بالنسبة لأضعف الفئات. وفي عام 2022، أطلق البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث مكتب المساعدة على التعافي الذي يمكن للحكومات من خلاله طلب الدعم قبل وقوع الكارثة وبعدها. وكما هو مبين في جدول أعمال بالي لتحقيق القدرة على الصمود، فإن التعافي وإعادة الإعمار يكونان أكثر نجاحا عندما ينفَّذان تحت قيادة المجتمع المحلي. وينبغي توسيع نطاق التخطيط للتعافي من الكوارث قبل وقوعها ودعمه على مستوى المجتمعات المحلية من خلال إنشاء هياكل وسياسات مؤسسية محلية وتنمية القدرات المحلية من أجل البناء القادر على الصمود والتعافي الأخضر. ويدعم عنصر الأعمال الخضراء في برنامج الاستثمار الكثيف العمالة التابع لمنظمة العمل الدولية هذا النهج بتعزيز التكنولوجيا القادرة على الصمود أمام تغير المناخ من خلال إعادة الإعمار في حالات الكوارث، بالتزامن أيضا مع توفير الدخل الفوري، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية لدعم التعافي.

39 - ويتواصل إنشاء نظم الإنذار المبكر وتعزيزها بفضل التطورات التكنولوجية المتزايدة واتساع نطاق تغطية الأخطار. وتدعم منظومة الأمم المتحدة البلدان في إقامة نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بسبل منها الشراكات العالمية، من قبيل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، وشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، والشبكة الدولية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، ومرفق تمويل الرصد المنهجي. وحتى آذار/مارس 2022، أبلغ 95 بلدا عن حيازتها لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، سعيا إلى تحقيق الغاية العالمية زاي من إطار سينداي، ومنها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية حيث يتضاءل نطاق تغطية تلك النظم إلى حد كبير. وستسهم مبادرة منظومة الأمم المتحدة، التي تقودها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لكفالة حماية كل شخص على وجه الأرض بنظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات، إسهاما كبيرا في تحقيق الغاية العالمية زاي.

40 - وقد أحرز تقدم في تعزيز النظم الإقليمية للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ففي أفريقيا، صادق الخبراء خلال مؤتمر الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر لمواجهتها الذي عقد في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2021، على إطار مؤسسي وقانوني ينشئ تسلسلًا واضحًا للمسؤولية عن كفالة الأداء الفعال لنظام للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على نطاق القارة. وتمشيا مع ذلك الإطار، أنشأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مركزا للعمليات المتصلة بالكوارث في نيروبي. وهذا ما يشكل، إلى جانب غرفة عمليات المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية في نيامي، النواة لنظام قاري للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ونظام للعمل المبكر لمواجهتها يتصل بغرفة العمليات القارية التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمخاطر الكوارث، في أديس أبابا. وفي منطقة البحر الكاريبي، يجري العمل على وضع خريطة طريق لنظام الإنذار المبكر المتعدد المخاطر مع التركيز على الانتقال من النظم القياسية للإنذار المبكر إلى نظم للتنبؤ ترتكز على التأثير يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات استباقية ومبكرة.

41 - وينبغي تعزيز الأساليب المستخدمة في تقييم فعالية نظم الإنذار المبكر لكفالة إبلاغ المعلومات بطريقة مجدية وإيصالها إلى المجتمعات المحلية المتضررة، مشفوعة ببيانات عن مخاطر الكوارث للاسترشاد بها في اتخاذ إجراءات استباقية. ويقدم جدول أعمال بالي لتحقيق القدرة على الصمود ونتائج المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة توصيات ملموسة لتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة عن طريق إشراك المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر، وتحسين نوعية البيانات، وتعزيز الحوكمة الفعالة وترتيبات التنسيق للجهات المتعددة صاحبة المصلحة، وتوفير القدرات المالية والبشرية الكافية للعمل على نظم الإنذار المبكر.

خامسا - الحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل

42 - لا تزال أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالموارد والقدرات التي تعوق تنفيذ التزامها بالحد من مخاطر الكوارث. ففيما يتصل بهذه المجموعات الثلاث من البلدان، سجل مرصد إطار سينداي أكثر من 24,9 في المائة من حالات الوفاة وفقدان الأشخاص (الغاية العالمية ألف)، رغم أنها لم تمثل سوى 11,6 في المائة من مجموع سكان البلدان التي قدمت بياناتها في هذا الخصوص. ولحقت بتلك البلدان أيضا ما نسبته 11,3 في المائة من الخسائر الاقتصادية المبلغ عنها (الغاية العالمية جيم) رغم أنها لم تمثل سوى 2,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي قدمت بياناتها في هذا الخصوص؛ وأبلغ 46 في المائة من أقل البلدان نموا، و 59 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية، و 32 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن لديها نظما قائمة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة (الهدف العالمي زاي).

43 - ويمثل اعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا تقدما كبيرا نحو اتباع نهج إزاء التنمية يقوم على الوعي بالمخاطر. ونظرا لأن بناء القدرة على الصمود والحد من المخاطر يندرجان في جملة مبادئه التوجيهية، فإن الحد من مخاطر الكوارث يعمَّم على نطاق برنامج العمل بوصفه عاملا تمكينيا رئيسيا للتنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، والتحويل الهيكلي، وتنمية القدرات الإنتاجية، والخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نموا. وسيتطلب تنفيذ برنامج العمل على نحو فعال تحويل الغايات والالتزامات إلى سياسات وبرامج تعمم الحد من مخاطر الكوارث، مشفوعا بالدعم اللازم من الجهات الشريكة في التنمية والتجارة.

44 - وثمة حاجة إلى إرساء تعاون دولي ووضع آليات تمويل مبتكرة للحد من مخاطر الكوارث من أجل تهيئة بيئة تمكينية يمكن أن تجتذب التمويل اللازم للحد من مخاطر الكوارث وتدابير التكيف معها في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عهد بريدجتاون الذي صاغه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/541/Add.2)، التزمت الدول الأعضاء بمواصلة مساعدة البلدان النامية على تعزيز استدامة نظم النقل والبنى التحتية التي لدها وقدرتها على تحمل تغير المناخ. ويعكف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع مبادرات رائدة بشأن مقايضة الديون لتمويل التكيف مع تغير المناخ، الأمر الذي يمكن أن يعود بفوائد مشتركة على الحد من مخاطر الكوارث. ويتيح عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي عينه رئيس الجمعية العامة لوضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف فرصة لتعزيز استخدام بيانات الكوارث وتحسين توجيه الأموال المخصصة للحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها.

45 - ويتيح استعراضا مسار ساموا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 (برنامج عمل فيينا) فرصا لتعزيز الالتزام الوطني والدعم الدولي لاتباع نهج إنمائي يقوم على الوعي بالمخاطر. ويمثل استعراض منتصف المدة لإطار سينداي فرصة سانحة لحصر الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات والأولويات والإجراءات المحددة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث التي يتعين إدراجها في برامج العمل المقبلة.

سادسا - الحد من مخاطر الكوارث في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية التي طال أمدها والنزوح بسبب الكوارث

46 - إن البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية والنزاعات التي طال أمدها هي من بين البلدان الأكثر عرضة لآثار الكوارث والأكثر تخلفًا عن الركب في تنفيذ إطار سينداي. وهي بحاجة إلى اهتمام ودعم خاصين. ويمكن أن يحقق تطبيق إطار سينداي في السياقات الإنسانية والمتضررة من النزاعات فوائد متعددة في ما يتعلق بالحد من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز الحوكمة والتماسك المجتمعي.

47 - وبالنظر إلى أن الحد من مخاطر الكوارث يركز على معالجة الأسباب الجذرية لقابلية التضرر من الكوارث والتعرض للأخطار، فضلا عن تعزيز إدارة المخاطر الشاملة والمشتركة بين المؤسسات، فيمكن استخدامه باعتباره أداة للحفاظ على السلام على جميع المستويات، بما في ذلك المبادرات العابرة للحدود. ويمكن للاتساق بين عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وتقييم التعافي وبناء السلام كفالة أن تكون استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث مراعية لظروف النزاعات وتدعم أهداف بناء السلام، في حين تستفيد مبادرات بناء السلام من فوائد التعافي من الكوارث لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوكمة القائمة على المشاركة.

48 - ويمكن لعمليات تقييم المخاطر المتعددة الأبعاد التي تدمج مخاطر الكوارث والنزاعات وآثارها أن تجمع بين خبرات الجهات الفاعلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث ومنع نشوب النزاعات من أجل وضع نهج أدق في تحديد الأهداف وأكثر فعالية إزاء الوقاية وبناء القدرة على الصمود. وتقوم آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي بتوسيع نطاق نشر مجموعة أدواتها من أجل العمل بصورة منهجية على فهم ومعالجة الصلات القائمة بين تغير المناخ والسلام والأمن، ويجري حاليا تجريبها في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لدعم التحليل المتكامل ووضع استراتيجيات للوقاية من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وإدارتها. وفي آسيا والمحيط الهادئ، وضع الائتلاف المواضيعي المعني ببناء القدرة على الصمود مؤشرًا للمخاطر والقدرة على الصمود وتوجيهات بشأن عمليات تقييم المخاطر المتعددة الأبعاد لكفالة مراعاة مخاطر النزاع في عمليات تقييم مخاطر الكوارث. وهناك حاجة إلى وضع نهج على نطاق المنظومة لتزويد البلدان المتضررة من النزاعات بمنهجية وبوابة بيانات مشتركتين في سياق عمليات تقييم المخاطر المتعددة الأبعاد وتحليلاتها من أجل الاسترشاد بها في الحد من مخاطر الكوارث على نحو متكامل، والتكيف مع تغير المناخ، والتخطيط والبرمجة في مجالي الشؤون الإنسانية وبناء السلام.

49 - ويمكن أن يؤدي تطبيق الحد من مخاطر الكوارث في المجال الإنساني إلى التخفيف من آثار الكوارث، وتقليل ما يلزم من وقت وموارد للتعافي، وتعزيز القدرة الكلية على الصمود. ويمكن لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في برامج العمل الإنساني، بما في ذلك عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والإطار التحليلي المشترك المتعدد الجوانب، وخطط الاستجابة الإنسانية، أن يدعم تفعيل نهج يقوم على الوعي

بالمخاطر إزاء برامج العمل الإنساني على نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية للعمل الإنساني. وتسهيلا لهذا العمل، أُطلق في عام 2021 فريق عمل مشترك بين الوكالات معني بتوسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني، بقيادة المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

50 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني للبلدان بهدف الحد من احتمال التشرد في حالات الكوارث. فعلى سبيل المثال، أعد المجلس النرويجي للاجئين ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث دورة تعليمية إلكترونية تستند إلى المبادئ التوجيهية المعنونة "ترجمة الأقوال إلى أفعال" بشأن التشرد في حالات الكوارث، تُجرَّب حاليا من جانب مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، ولجنة دول الأنديز للوقاية من الكوارث والتصدي لها. وقد أصدر الفريق العامل المعني بالتشرد الناتج عن الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، الذي تشترك في قيادته المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، "توصيات بشأن إدارة المخاطر ومعالجة التشرد في حالات الكوارث: التحديات، والممارسات والحلول الفعالة". وستدعم هذه الأدوات تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالتشرد الداخلي، الصادر في حزيران/يونيه 2022، والذي يتضمن الحد من مخاطر الكوارث بصفته فكرة توجيهية والتزاما بتقديم الدعم للحكومات بهدف إدماج التشرد في سياسات وخطط الحد من مخاطر الكوارث.

سابعا - تنسيق الحد من مخاطر الكوارث على نطاق منظومة الأمم المتحدة

51 - استرشادا بخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة 233/75)، أُحرز تقدم في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط والبرامج الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد عزز هذا الإدماج قدرة المنظومة على دعم الدول الأعضاء في اعتماد نهج يقوم على الوعي بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة.

52 - واستنادا إلى الدليل المتعلق بإدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، قدمت منظومة الأمم المتحدة في عام 2021 التدريب لأكثر من 30 مكتبا من مكاتب المنسقين المقيمين وفريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ونتيجة لذلك، أُدمج الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في مواجهتها في أطر النتائج المنبثقة عن جميع أطر التعاون وعددها 30 إطارًا التي وُضعت في عام 2021. وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال الائتلافات المواضيعية تؤدي دورا أساسيا في حشد موارد منظومة الأمم المتحدة لتزويد الأفرقة القطرية والحكومات بتوجيهات تقنية منسقة وكفؤة ومنتجات معرفية بشأن المخاطر. فعلى سبيل المثال، أعد الائتلاف المواضيعي المعني بالبيئة وتغير المناخ في أوروبا ووسط آسيا استعراضا إقليميا للممارسات الجيدة بشأن إدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ للتشجيع على توخي الاتساق وتعزيز تطبيق برنامجي السياسات كليهما في وضع وتنفيذ أطر التعاون.

53 - ويسفر تنفيذ إعلان النوايا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عن تحقيق نتائج في ما يتعلق بالدعم المنسق والفعال المقدم للبلدان. وتركز أحدث خطة عمل مشتركة على توفير الدعم لتعزيز منظومات البيانات وتحليلات المخاطر من أجل تحسين إدارة المخاطر. وقد جرى أيضا تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشـأن تغير المناخ من خلال إبرام اتفاق للتعاون. وأُدمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل وولاية فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا ومبادرة توفير الدعم التقني الفوري على نطاق الأمم المتحدة لخطط التكيف الوطنية (UN4NAPs) التي أطلقت في عام 2021، والتي توفر الدعم التقني الفوري لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التكيف مع تغير المناخ.

54 - ويقدم فريق الإدارة العليا في الأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصـمود التوجيه الاسـتراتيجي للنهوض بإدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة. وقد وُضعت خطة عمل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة المشتركة بشأن حالة المساواة بين الجنسـين والقيادة النسـائية في الحد من مخاطر الكوارث، التي طلبها فريق الإدارة العليا لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث على نحو يراعي المنظور الجنسـاني. وطلب فريق الإدارة العليا إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعد تقريرا يتضـمن توصـيات لتعزيز التعاون بين الكيانات العاملة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وخطط الحفاظ على السلام للتعجيل بتنفيذ إطار سينداي في البلدان المتضررة من النزاعات.

ثامنا - معالجة آثار ظاهرة النينيو من خلال اتخاذ إجراءات عالمية فعالة

55 - يخلف تيار النينيو/التذبذب الجنوبي آثارا وخيمة العواقب على الصـعيد العالمي، إذ إن تأثيره على الظروف المناخية يمتد على مدى عدة سـنوات ويلحق الضـرر بالنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية. وقد عادت ظروف النينيا، وهي مرحلة برود تيار النينيو/التذبذب الجنوبي، في تشـرين الأول/أكتوبر 2021، في انعكاس للاتجاه التاريخي المتمثل في حدوث فترة ثانية من النينيا عقب الفترة الأولى التي بدأت في تشـرين الأول/أكتوبر 2020 واسـتمرت حتى أيار/مايو 2021. وكان شـهر أيار/مايو 2022 هو ثاني شـهر بلغت فيه قوة ظاهرة النينيا أعتاها على الإطلاق[19]، رغم أن السـنوات الثانية من هذه الظاهرة كانت تاريخيًا أضعف من الأولى.

56 - ويؤدي تغيّر المناخ الناجم عن فعل الإنسـان إلى تضـخيم آثار الحوادث الطبيعية من قبيل ظاهرة النينيا، ولا سيما الحرارة الشديدة والجفاف وحرائق الغابات والأمطار الغزيرة والفيضـانات[20]. ورغم أن ظاهرة النينيا تعتبر المرحلة الأضـعف من ظاهرة تيار النينيو - التذبذب الجنوبي، إلا أنها تؤثر بشـكل كبير على أنماط المناخ والطقس في جميع أنحاء العالم. وتشـير التقديرات إلى أنه لولا أثر ظاهرة النينا في الفترة 2020-2021، لأصـبح عام 2021 هو الأكثر حرارة على الإطلاق. وحتى بوجود تأثيرات التبريد المرافقة لظاهرة النينيا، كان عام 2021 أحد أكثر 10 أعوام حرارة على الإطلاق، وهذا ما يؤكد الضـرورة الملحة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ[21]. وترى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه من المرجح

(19) National Oceanic and Atmospheric Organization, "June 2022 ENSO update: how does your garden grow". Available at" https://www.climate.gov/news-features/blogs/june-2022-enso-update-how-does-your-garden-grow.

(20) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، "ظاهرة النينيا العنيدة مستمرة". متاح على الرابط التالي: https://public.wmo.int/en/media/press-release/stubborn-la-ni%C3%B1a-persists.

(21) World Economic Forum, "The La Niña weather pattern is here to stay, here's what you need to know". Available at: https://www.weforum.org/agenda/2021/12/what-is-la-nina-weather-pattern-climate/.

أن يشـــتد الأثر المشـــترك لتغير المناخ وتيار النينيو/التذبذب الجنوبي على تقلب هطول الأمطار على المستويات الإقليمية[22].

57 - وفي عامي 2021 و 2022، ترك اجتماع ظاهرة النينيا وآثار حالة الطوارئ المناخية تأثيرات واسـعة النطاق. ففي القرن الأفريقي، كان موسـم الأمطار الذي يمتد من آذار/مارس إلى أيار/مايو في عام 2022 هو الأكثر جفافا على الإطلاق. ومن المرجح أن تكون موجة الجفاف الحالية هي الأســوأ منذ 40 عاما، حيث إنها تتسبّب بآثار مدمرة على سبل العيش وبزيادات حادة في انعدام الأمن الغذائي والمائي والتغذوي. وحاليا، يواجه 16,7 مليون شـــخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في المنطقة[23]. كما ارتبطت ظاهرة النينيا أيضا بظروف الجفاف في أفغانستان[24].

58 - وتؤثر ظروف النينيا على موسم الأعاصير الشديدة في المحيط الأطلسي. ففي عام 2021، شهد موسم الأعاصير الشديدة في المحيط الأطلسي 21 عاصفة مسماة، مقابل 14 عاصفة في المتوسط بين عامي 1991 و 2020[25]. وكان إعصار إيدا أكثر العواصف تدميرا، فقد تسبب في 55 حالة وفاة مباشرة و 32 حالة وفاة غير مباشـــرة وألحق أضـــرارا بقيمة 75 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية[26]. وشـهدت أجزاء أخرى من الولايات المتحدة شـتاء جافا للغاية[27]. وفي آسـيا والمحيط الهادئ، أثرت ظروف النينيا على معدلات هطول الأمطار والفيضـانات التاريخية في أسـتراليا[28]. وفي إندونيسـيا، أسـفر هطول الأمطار الغزيرة والتي تجاوزت معدلها المتوســـط بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022 عن حدوث فيضـانات وانهيارات أرضـية وعجز في المحاصـيل في العديد من المقاطعات[29]. وأثرت ظاهرة النينيا على المد الربيعي الذي يتجاوز معدله المتوســط، فقد رفعت مســتويات ســطح البحر بمقدار 15 ســنتيمترا إلى

(22) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2021: The Physical Science Basis*. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, (Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, 2021).

(23) World Meteorological Organization, “Meteorological and humanitarian agencies sound alert on East Africa”. Available at: https://public.wmo.int/en/media/news/meteorological-and-humanitarian-agencies-sound-alert-east-africa.

(24) World Economic Forum, “The La Niña weather pattern is here to stay, here’s what you need to know”. Available at: https://www.weforum.org/agenda/2021/12/what-is-la-nina-weather-pattern-climate/.

(25) https://www.nhc.noaa.gov/climo/.

(26) World Meteorological Organization, “Hurricane Committee retires Ida, prepares for 2022 season”. Available at: https://public.wmo.int/en/media/press-release/hurricane-committee-retires-ida-prepares-2022-season.

(27) World Economic Forum, “The La Niña weather pattern is here to stay, here’s what you need to know”. Available at: https://www.weforum.org/agenda/2021/12/what-is-la-nina-weather-pattern-climate/.

(28) Australian Government, Bureau of Meteorology, “Climate Driver Update: Models indicate increased chance of negative Indian Ocean Dipole for winter”. Available at: http://www.bom.gov.au/climate/enso/#tabs=Overview.

(29) World Food Programme, “WFP Seasonal Bulletin – Impact Monitoring of Hydrometeorological Hazards January–April 2022”. Available at: https://www.wfp.org/publications/wfp-seasonal-bulletin-impact-monitoring-hydrometeorological-hazards-january-april-2022.

20 سنتيمترا في بعض أقاليم غرب المحيط الهادئ، ملحقةً أضرارا واسعة النطاق بالمباني والمحاصيل الغذائية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وجزر مارشال، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان[30].

59 - وتكتسي التنبؤات المبكرة بحدوث ظاهرة تيار النينيو/التذبذب الجنوبي أهمية شديدة لاتخاذ إجراءات في أوانها من أجل استباق الآثار الضارة لمرحلتي النينيو والنينيا على الأرواح وسبل العيش والأمن الغذائي والتخفيف من حدتها. ويواصل المركز الدولي للبحوث بشأن ظاهرة النينيو، من مقره في غواياكيل، بإكوادور، تقديم نشرات شهرية عن البيانات الحالية والمتوقعة لإرشاد صانعي القرارات على نطاق القطاعات ووسائط الإعلام وعامة السكان من خلال موجز للمعلومات ذات الصلة ينشر في الوقت المناسب.

60 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة توفير الدعم المنسق إلى البلدان المتضررة من ظاهرة النينيا مسترشدة بـ "إجراءات التشغيل الموحدة: العمل المبكر من أجل مواجهة مرحلتي النينيو/النينيا"، التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. فعلى سبيل المثال، أعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في أفغانستان، استجابة استباقية للجفاف تناولت فيها تأثير انخفاض هطول الأمطار بسبب ظاهرة النينيا، بما في ذلك برامج النقد لقاء العمل، والتحويلات النقدية، والرعاية الاستباقية لصحة الحيوان، ومجموعات حماية الثروة الحيوانية، وغلات المحاصيل، ومبادرات حماية النباتات، وذلك قبل الإعلان رسميًا عن الجفاف في حزيران/يونيه 2021.

61 - وتشير التقديرات حاليا إلى أن ظروف النينيا تنطوي على احتمال بنسبة 52 في المائة للاستمرار خلال فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي[31]. إذ تتوقع الادارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة أن هناك احتمالا بنسبة 61 في المائة لعودة ظروف النينيا في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022[32]. وتشير بعض التنبؤات الطويلة الأمد إلى أن فترة ثالثة من ظاهرة النينيا قد تستمر حتى عام 2023. وإذا كان الأمر كذلك، فستكون هذه المرة الثالثة على التوالي لحدوث ظاهرة النينيا منذ عام 1950[33]، وتتوقع الادارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي هبوب مجموعة مؤلفة من 14 إلى 21 عاصفة مسماة في المحيط الأطلسي خلال موسم الأعاصير لعام 2022[34]، في حين أن ظروف الجفاف في جنوب غرب الولايات المتحدة يمكن أن تزداد سوءا، الأمر الذي

(30) The Conversation Media Group, "La Niña Just Raised Sea Levels in the Western Pacific by Up To 20cm. This Height Will Be Normal By 2050" Available at: https://www.preventionweb.net/news/la-nina-just-raised-sea-levels-western-pacific-20cm-height-will-be-normal-2050.

(31) National Oceanic and Atmospheric Administration, El Niño⁄Southern Oscillation (ENSO) Diagnostic Discussion, 9 June 2022". Available at: https://www.cpc.ncep.noaa.gov/products/analysis_monitoring/enso_advisory/ensodisc.shtml.

(32) National Oceanographic and Atmospheric Administration, El Niño/Southern Oscillation (ENSO) Diagnostic Discussion, 12 May 2022. Available at: https://www.cpc.ncep.noaa.gov/products/analysis_monitoring/enso_advisory/ensodisc.shtml.

(33) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، "ظاهرة النينيا العنيدة مستمرة". متاح على الرابط التالي: https://public.wmo.int/en/media/press-release/stubborn-la-ni%C3%B1a-persists.

(34) National Oceanic and Atmospheric Administration, "NOAA predicts above-normal 2022 Atlantic Hurricane Season." Available at: https://www.noaa.gov/news-release/noaa-predicts-above-normal-2022-atlantic-hurricane-season.

يؤدي إلى ارتفاع الاحتمال في نشوب الحرائق[35]. وتشير التوقعات الموسمية الطويلة الأمد إلى أن موسم الأمطار الممتد من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر في شرق أفريقيا يمكن أن يفشل أيضا، الأمر الذي يعمق الأزمة الإنسانية القائمة[36].

62 - ويمكن أن تؤدي حالات الجفاف التي تتزامن في حدوثها عبر مناطق مختلفة نتيجة لاحترار المناخ إلى جانب زيادة الأحداث المتصلة بظاهرة تيار النينيو/التذبذب الجنوبي إلى الإلقاء بأعباء غير مسبوقة على عاتق النظام الزراعي العالمي. وهذه الأحداث مجتمعة قد تؤدي إلى آثار غير مباشرة على السوق الزراعية العالمية ويمكن أن تهدد الأمن المائي لملايين الأشخاص. وهي تبين أهمية الاستثمار في الرؤية الاستراتيجية والحد من المخاطر على الصعيد العالمي، على النحو المبين في "خطتنا المشتركة".

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

63 - أحرز بعض التقدم في تنفيذ إطار سينداي منذ اعتماده في آذار/مارس 2015. غير أنه ما من بلد يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الغايات العالمية السبع للإطار بحلول عام 2030. وإن عدم تنفيذ إطار سينداي يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال. وتوجد بالفعل حلول يمكن أن تتجاوز العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال. ويكمن التحدي الأكبر في إذكاء الوعي وتغيير العقليات وتقوية الإرادة السياسية. وقد أُدرج الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود باعتبارهما من أولويات "خطتنا المشتركة". وبغية دعم الدول الأعضاء في فهم مخاطر الكوارث والحد منها واستحداث أدوات للرؤية الاستراتيجية بهدف الوقاية من الأحداث الكارثية العالمية والتأهب لها، ستواصل الأمم المتحدة توسيع نطاق الشراكات وبناء الشبكات، بما يشمل القطاع الخاص، والخبراء في العلم والتكنولوجيا، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.

64 - وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي منذ عام 2015 إلى زيادة توافر المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث والبيانات المتعلقة بالخسائر والأضرار. ولم يترجَم هذا بعد إلى نُهجٍ تقوم على النظم إزاء التخطيط واتخاذ القرارات القائمة على الوعي بالمخاطر على جميع المستويات. وينبغي أن تكون تنمية القدرات في مجال نمذجة المخاطر والتحليلات التي تقيّم أوجه الترابط في ما بين النظم على قائمة الأولويات. ويمكن أن يؤدي إضفاء قابلية التشغيل البيني في ما بين مصادر البيانات الحالية إلى التعجيل بهذا النهج. ويتطلب مشهد المخاطر المعقد والمتغير بسرعة اليوم إجراء تحول بغية إدماج النطاق الكامل للمخاطر المبينة في إطار سينداي في تقييم المخاطر والتخطيط لمواجهتها، بما في ذلك المخاطر والأخطار البيئية والبيولوجية والتكنولوجية، فضلا عن المخاطر الناشئة واللاحقة، من قبيل خرق الحدود التي يتحملها الكوكب، والتحولات السريعة والمفاجئة في نظام الطاقة، والتغير التكنولوجي السريع، الأمن

(35) The Washington Post, "La Niña could enter rare third straight year. Here's what that means." Available at: https://www.washingtonpost.com/weather/2022/04/27/la-nina-triple-hurricanes-tornadoes/.

(36) World Meteorological Organization, "Meteorological and humanitarian agencies sound alert on East Africa." Available at: https://public.wmo.int/en/media/news/meteorological-and-humanitarian-agencies-sound-alert-east-africa.

السيبراني، وإدارة الفضاء الخارجي، من بين أمور أخرى. وهناك حاجة إلى زيادة المساءلة لكفالة أن يراعي صانعو القرارات ما هو متاح من البيانات والمعارف المتعلقة بالمخاطر لدى اتخاذ قراراتهم.

65 - وقد أُحرز تقدم كبير في وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ولكي تكون هذه الاستراتيجيات أكثر فعالية يجب ربطها بالخطط والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة والاقتصاد والبيئة والمناخ، وبالخطط الخاصة بقطاعات معينة. ومن الضروري اتباع نهج شامل إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من أجل تنفيذ ميثاق غلاسكو للمناخ تنفيذا فعالا واستجابة للتحذير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن سوء التكيف. وينبغي توسيع نطاق هذا النهج ودعمه بتنمية القدرات كما يمكنه الاستفادة من إجراء مزيد من المناقشات في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

66 - وتبين حالة الطوارئ المناخية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن كافة البلدان تفتقر إلى آليات إدارية مشتركة بين المؤسسات ومتعددة القطاعات ومتعددة الجهات صاحبة المصلحة مناسبةٍ لإدارة المخاطر المترابطة والأزمات المعقدة إدارة فعالة. ومن خلال توسيع نطاق المساءلة عن الحد من مخاطر الكوارث بما يتجاوز الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث وتوفير الحماية المدنية، أو ما يناظرها من وكالات، لتشمل جميع فروع الحكومة، يمكن للبلدان أن تحرز تقدما ملموسا في تنفيذ نهج "الحكومة بأكملها" المدرج في استراتيجياتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ويمكن لعمليات التخطيط المشتركة، والتنسيق على نحو أكثر منهجية، ووضع مقاييس مشتركة للأداء والتقييم في مجال الحد من مخاطر الكوارث، أن تدعم التكامل بين القطاعات. ويمكن تعزيز دور جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سينداي وصلاحيتها في الدعوة إلى الاجتماعات من خلال تزويدها بالدعم السياسي من أعلى مستويات الحكومة. ويمكن أيضا تعزيز القيادة في مجال الحد من المخاطر وزيادة المعارف ذات الصلة عن طريق تعيين موظفين لشؤون الحد من المخاطر في كل إدارة أو وكالة حكومية. والأمر الذي يمكن أن يحدث تغييرا كبيرا هو سنُّ تشريعات محلية واضحة تحدد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بطريقة شاملة، فضلا عن إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التشريعات القطاعية. ويمكن تعزيز إدارة المخاطر على الصعيد المحلي من خلال الولايات الرامية إلى تعميم الحد من مخاطر الكوارث في جميع أعمال السلطات دون الوطنية والسلطات المحلية، على أن تُدعَم بسلطة مفوضة وموارد مخصصة وخرائط طريق وطنية من أجل تنمية القدرات المحلية.

67 - ويمثل التمويل لأغراض الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك النظر في مخاطر الكوارث داخل النظم المالية، أحد أكبر التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لإطار سينداي. وينبغي تعزيز التمويل العام المخصص للحد من مخاطر الكوارث بأموال وطنية مخصصة للغرض نفسه، وباستراتيجيات للتمويل، وميزنة قائمة على الوعي بالمخاطر في كافة القطاعات وعلى جميع المستويات. وثمة حاجة أيضا إلى وضع نُهج أكثر ابتكارا إزاء جميع أشكال التمويل العام والخاص، من قبيل إجراء تحليل للاستقرار المالي على الصعيد الوطني في حالة وقوع كارثة، ووضع معايير وقوائم مفردات وتصنيفات مشتركة لوسم وتتبُّع النفقات والاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث وتقييم نتائجها في ما يتعلق بالقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. ويمكن للسلطات النقدية أيضا أن تشجع على الاستثمار في الحد من المخاطر والقدرة على الصمود من خلال الأنظمة المرتبطة بتدفقات القروض. والجهات الشريكة في التنمية،

والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية مدعوة إلى دعم هذا الإجراء بمواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع إطار سينداي والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.

68 - وتمثل قدرة البنية التحتية الجديدة والقائمة على الصمود عنصرا أساسيا في الحد من مخاطر الكوارث. ومن الأهمية بمكان إجراء اختبار جهد لقدرة البنى التحتية والخدمات الحيوية على الصمود. والأمر الذي سيكون له بالغ الأثر أيضا في الحد من مخاطر الكوارث هو المتطلبات القانونية المتعلقة بتقييمات المخاطر المتعددة الأشكال الناجمة عن الكوارث التي تُجرى لأغراض استثمارات رؤوس الأموال، فضلا عن الأنظمة والإرشادات المتعلقة بإدماج الحد من المخاطر في القطاع العقاري. وهذا ما يمكن دعمه بتطبيق المبادئ والمعايير العالمية التي تتناول البنية التحتية القادرة على الصمود.

69 - والتخطيط للتعافي وإعادة التأهيل قبل وقوع الكارثة هو أنجع طريقة لكفالة وجود ما يلزم من القدرات والسياسات والتشريعات وترتيبات التمويل قبل حدوث الكارثة. وهذا النهج أكثر فعالية أيضا في كفالة أن يكون التعافي وإعادة التأهيل متوائمين مع الخطط والأولويات الوطنية الطويلة الأجل المعنية ببناء القدرة على الصمود وبالتنمية، وفي كفالة مراعاتهما التوقعات الحالية واللاحقة في سياق تغير المناخ. وينبغي أن تتجاوز عمليات التخطيط لمواجهة الكوارث قبل وقوعها وتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث مجرد الوقوف على الأضرار والخسائر لتشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا من أجل مكافحة الفقر وعدم المساواة وبناء القدرة على الصمود. وينبغي مواصلة التركيز بشكل أفضل على نهج يقوم على مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني إزاء التعافي وإعادة التأهيل.

70 - ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة التي تسترشد بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر وتستند إلى ترتيبات مؤسسية فعالة، وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل، هي الأكثر فعالية في الدفع إلى اتخاذ إجراءات مبكرة يمكن أن تقلل من آثار الكوارث. والغاية، التي حددتها منظومة الأمم المتحدة وتقودها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لدعم الدول الأعضاء في كفالة حماية كل شخص على وجه الأرض بنظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات، تمثل تسارعا حثيثا باتجاه تحقيق الهدف العالمي زاي من إطار سينداي. وتقدم الوثيقة الختامية المنبثقة عن المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة توصيات ملموسة لتعزيز نظم الإنذار المبكر ينبغي النظر فيها في خطة العمل المتعلقة بالإنذار المبكر التي ستقدم إلى المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

71 - ويمثل برنامج عمل الدوحة فرصة لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الاقتصادية والإنمائية وبناء اقتصادات ومجتمعات وبيئات قادرة على الصمود في وجه المخاطر الحالية والناشئة. ويتطلب التنفيذ دعما مستمرا من الجهات الإنمائية والتجارية الشريكة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. وقد أدمجت عدة بلدان قيد الخروج حاليا من فئة أقل البلدان نموا الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيتها الانتقالية السلسة لكفالة الخروج المستدام من تلك الفئة، وهذا ما يمثل نهجا ينبغي أن تكرره جميع البلدان التي هي قيد الخروج من الفئة المذكورة. ويتيح استعراضا مسار ساموا وبرنامج عمل فيينا فرصا لزيادة إدماج الحد من مخاطر الكوارث في المجالين الاقتصادي والإنمائي. ويمكن للمداولات بشأن الاتفاقات اللاحقة لهما أن تستفيد كثيرا من نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سينداي. ويمكن أيضا لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أن يساعد البلدان على بناء القدرة على الصمود باعتباره سبيلًا للخروج من الأزمات التي طال أمدها.

72 - ويمثل استعراض منتصف المدة لإطار سينداي فرصة لإجراء تقييم جوهري للطريقة التي تؤدي بها القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمارات إلى نشوء المخاطر، وتقييم التقدم المحرز والتحديات القائمة، وزيادة الالتزام بإدماج الحد من المخاطر في السياسات والخطط والبرامج لجميع القطاعات، وحفز نهج "الحكومة بأكملها" ونهج "المجتمع بأسره" اللازمين للحد من مخاطر الكوارث. ويمكن تعزيز هذا النهج الشامل والجامع، في عام 2023 وما بعده، من خلال إدماج الحد من المخاطر في جميع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، والمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة. ويمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، لحظات مناسبة لإظهار التزام متجدد بالتعجيل بتنفيذ إطار سينداي من خلال إدماجه في السياسات والإجراءات الإنمائية على مدى السنوات السبع المقبلة وما بعدها.

73 - ويُوصىَ بما يلي:

(أ) أن تضطلع الدول الأعضاء بعمليات وطنية لإجراء استعراض منتصف المدة يكون تشاركيا وشاملا ومتعدد القطاعات لتنفيذ إطار سينداي، وأن تعرض نتائج تلك العمليات على مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وأن تتفاعل بنشاط مع الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة بمشاركة جميع القطاعات والوزارات على أعلى مستوى ممكن، وتنظر في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة في مداولات ونتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛

(ب) أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عقد اجتماع استثنائي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في أعماله في عام 2023 باعتباره مساهمة في استعراض منتصف المدة لإطار سينداي؛

(ج) أن تنشئ الدول الأعضاء نظمًا متعددة القطاعات، أو تعزز القائم منها، بهدف جمع البيانات المصنفة عن الخسائر والتحقق من صحتها والإبلاغ عنها، وأن تزيد، بمشاركة مكاتب الإحصاء الوطنية، من استخدام مرصد إطار سنداي لتتبع التقدم المحرز في جميع مؤشرات الغايات العالمية للإطار، والغايات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث من أهداف التنمية المستدامة 1 و 11 و 13، وكذلك الأهداف والغايات ذات الصلة للاتفاقيات الحكومية الدولية الأخرى؛

(د) أن تجري الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والشراكة المعززة مع القطاع الخاص، تقييمات لمخاطر الكوارث وتحدثها بانتظام، وأن تنشر المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، وتستثمر في تطوير العلم والتكنولوجيا وفي تعزيز القدرات على تقييم المخاطر المتعددة الأبعاد والمتعددة الأشكال، وتحليل المخاطر، والرؤية الاستراتيجية، وأن تعزز قابلية التشغيل البيني في ما بين مجموعات البيانات وأدوات تقييم المخاطر؛

(هـ) أن تعمل الدول الأعضاء على تسريع وتيرة التقدم المحرز في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، وأن تعزز الاتساق مع تنفيذ وتمويل سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة، وتزيد من عدد المدن والسلطات المحلية المشاركة في مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030"، وتكفل وجود استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات،

وأن تضطلع دوريًا بتقييم التقدم المحرز في هذه الاستراتيجيات والإبلاغ عنه علنًا ومناقشته في المنتديات المؤسسية ذات الصلة، بما في ذلك البرلمانات والمجالس المحلية؛

(و) أن تطبق الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، نهجا شاملا إزاء إدارة مخاطر الكوارث والمناخ، وتعزز الروابط السياساتية والبرنامجية والتمويلية بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطط التكيف الوطنية، وأن تطبق إطار سينداي في تنفيذ ميثاق غلاسكو والهدف العالمي المتعلق بالتكيف، وتنظر في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في المداولات السنوية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومداولات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ز) أن تعزز الدول الأعضاء إدارة الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك آليات التنسيق المتعدد القطاعات والمشترك بين المؤسسات مع تحديد الأدوار والمسؤوليات والمساءلة بوضوح في سياق الحد من مخاطر الكوارث على نطاق الوزارات والمؤسسات وعلى الصُعد الوطني ودون الوطني والمحلي، وأن تكفل حصول جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سينداي على الدعم السياسي للتنسيق على نطاق الحكومة، وتعيّن جهات تنسيق تُعنى بالحد من مخاطر الكوارث في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات، وتنظر في إضفاء الطابع الرسمي على أدوار الجهات صاحبة المصلحة من غير الدول في الآليات الوطنية لإدارة المخاطر؛

(ح) أن تنظر الدول الأعضاء في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التشريعات الوطنية ووضع أنظمة ومعايير للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الكشف عن المخاطر في الاستثمارات والمعاملات العامة والخاصة، وتطبيق مبادئ تتعلق بالبنى التحتية القادرة على الصمود، وفي جعل تقييمات المخاطر المتعددة الأشكال شرطا قانونيا للاستثمارات في البنى التحتية الجديدة والاستثمارات العقارية في جميع القطاعات، وإجراء اختبار جهد للبنى التحتية القائمة بصورة منتظمة، وكفالة تنفيذ أي من هذه الأنظمة والمعايير؛

(ط) أن تزيد الدول الأعضاء، من خلال وزارتي المالية والتخطيط الاقتصادي، من الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، وتنظر في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمل المصارف المركزية وسائر السلطات النقدية، والتشريعات الوطنية المتعلقة بالميزانية والإنفاق وعملية الميزانية في جميع القطاعات، وأن تضع استراتيجيات وطنية لتمويل الحد من مخاطر الكوارث ترتبط بأطر التمويل الوطنية المتكاملة لأغراض تمويل أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ؛

(ي) أن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وقطاع التأمين، وقطاع الخدمات المالية، على التعجيل بوضع وسائل وأدوات ومبادئ توجيهية مبتكرة لتجنب مخاطر الاستثمارات وتعزيز التمويل المتاح للحد من مخاطر الكوارث؛

(ك) أن تحسن الدول الأعضاء توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ إطار سنداي، بسبل منها التعاون الدولي والشراكات العالمية والتعاون بين الشمال والجنوب، وفي ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، من أجل دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، وأن تكفل، في هذا السياق، أن تكون المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف قائمة على الوعي بالمخاطر ومتوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

(ل) أن تطبق الدول الأعضاء إطار سينداي لكفالة اتباع نهج وقائي المنحى وقائم على الوعي بالمخاطر إزاء السياسات والاستراتيجيات والحزم المالية المتعلقة بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي من آثار جائحة كوفيد-19، وأن تدمج منظومة الأمم المتحدة الحد من مخاطر الكوارث في الدعم المقدم إلى البلدان من أجل إعادة البناء على نحو أفضل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة؛

(م) أن تنظر الدول الأعضاء في زيادة المساهمات المالية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل دعم البلدان في الجهود التي تبذلها لإدارة مخاطر الكوارث والحد من هذه المخاطر ولتنفيذ إطار سنداي، ودعم استعراض منتصف المدة للإطار.